تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لدولة الكويت لعام 2015
بشأن مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق [1]
(ترجمة موجزة)

أعد خبراء صندوق النقد الدولي بتاريخ 4 نوفمبر 2015 تقريرًا بشأن المشاورات الدورية مع دولة الكويت لعام 2015 بموجب المادة الرابعة من اتفاقية إنشاء الصندوق، للعرض على المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 25 نوفمبر 2015. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن التقرير المذكور تم إعداده على أساس البيان الختامي[2] لبعثة صندوق النقد الدولي الصادر في 21 سبتمبر 2015.

ويتناول التقرير خمسة محاور رئيسية، تشمل الإطار العام (Context)، والتطورات الاقتصادية والمالية الراهنة (Recent Economic and Financial Developments)، والتوقّعات والمخاطر المرتبطة بالتطورات المالية الكلية (Macro-Financial Outlook and Risks)، ومناقشة السياسات (Policy Discussions)، وتقييم خبراء الصندوق (Staff Appraisal)، كما يحتوي التقرير على ثلاثة ملاحق، الأول يتناول تحليل استدامة مديونية القطاع العام (Public Sector Debt Sustainability Analysis)، والثاني عن تقييم القطاع الخارجي (External Sector Assessment)، والثالث يتناول مدى تقدم دولة الكويت في تنفيذ توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2010 (Status of Implementation of FSAP 2010 Recommendation).

كما أعد خبراء الصندوق مع التقرير المشار إليه خمس أوراق لقضايا مُختارة (Selected Issues Papers)، تتناول الورقة الأولى إصلاح أسعار الطاقة في دولة الكويت – ماذا يُمكن أن نتعلم من الخبرات الدولية (Energy Price Reform in Kuwait- What can be learned from international experience)، وتعرض الثانية سوق العقار في دولة الكويت– تجنّب نقاط الضعف المحتملة (The Real Estate Market in Kuwait- Avoiding Potential Vulnerabilities)، وتُناقش الثالثة مرونة النظام المصرفي الكويتي أمام صدمات الاقتصاد الكلي (The Resilience of the Banking System to Macroeconomic Shocks in Kuwait)،

---

[1] تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع الدول الأعضاء تتم على أساس دوري. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسئولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرًا يُشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

[2] قامت بعثة صندوق النقد الدولي بزيارة دولة الكويت خلال الفترة من 9 –21 سبتمبر 2015، وذلك بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.

وتستعرض الورقة الرابعة أداء ونقاط ضعف قطاع الشركات غير المالية في دولة الكويت (Performance and Vulnerabilities of Kuwait's Non-Financial Corporate Sector)، وتتناول الخامسة إصلاح وبناء سوق العمل (Labor Market Structure and Reforms). ونعرض فيما يلي أبرز محتويات التقرير، وذلك على النحو التالي:

أولاً – الإطار العام

- أشار التقرير إلى أن تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية أثّر سلبًا على الموازين المالية الداخلية والخارجية لدولة الكويت، وترتّب عليه تباطؤ معدل النمو الاقتصادي خلال عامي 2014 و2015. وعلى الرغم من ذلك، فإن المصدّات المالية المرتفعة لدى دولة الكويت – تُقدّر بنحو 350% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2014 – ومساحة الاقتراض الواسعة مكّنا الحكومة من تصحيح أوضاع المالية العامة بيُسر والاستجابة لانخفاض أسعار النفط، والاستمرار في دعم النمو من خلال الإنفاق الاستثماري الكبير.

ثانيًا – التطورات الاقتصادية والمالية الراهنة

- أشار التقرير إلى استمرار النمو الاقتصادي في دولة الكويت في عام 2014، وإن كان بمعدل أقل من العام السابق، ليعكس بعض التباطؤ في النشاط الاستثماري. وأشارت تقديرات التقرير إلى انخفاض معدل النمو في القطاعات غير النفطية ليصل إلى نحو 3.2% و3% في عامي 2014 و2015 على الترتيب مقابل 4.2% في عام 2013، عاكسًا بذلك النشاط المعتدل في بعض القطاعات. من جهةٍ أخرى، أشار التقرير إلى أن تراجع حجم الإنتاج النفطي بنسبة 1.9% و1.4% في عامي 2014 و2015 على الترتيب، والذي يرجع في جانبٍ منه إلى وقف الإنتاج في أحد حقول المنطقة المحايدة منذ النصف الثاني من عام 2014، أدى إلى تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. هذا، وقد ارتفع متوسط معدل التضخم بشكلٍ طفيف ليصل إلى نحو 3% في عام 2014، ثم ليرتفع إلى نحو 3.8% في شهر أغسطس 2015 مدفوعًا بارتفاع أسعار خدمات المسكن بشكلٍ أساسي.

- أشار التقرير إلى فتور أوضاع الأسواق المالية. ففي إطار أداء سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تراجعت أسعار الأسهم بنسبة 24% على أساس سنوي في نهاية شهر سبتمبر 2015،

عاكسةً بذلك تقلبات أداء الأسواق المالية العالمية خلال تلك الفترة، وتداعيات الاضطرابات الجيوسياسية في المنطقة، وحالة عدم اليقين بشأن أداء الاقتصاد المحلي. ويتسم متوسط قيمة الصفقات العقارية بتقلبات ملحوظة، ومن غير الواضح ظهور حركة تصحيحية في سوق العقار في المرحلة الحالية. وبقيت ربحية قطاع الشركات مستقرة خلال النصف الأول من عام 2015. وأبقى بنك الكويت المركزي على سعر الخصم عند مستوى 2% دون تغيير، وانخفضت معدلات نمو كل من الودائع لدى البنوك والائتمان الموجّه للقطاع الخاص إلى نحو 6.5% و5.5% على الترتيب في شهر يوليو 2015 "على أساس سنوي".

- وعلى صعيد القطاع المصرفي، أشار التقرير إلى أنه يخضع لرقابة مُحكَمة، كما أظهر القطاع مرونة على تحمل صدمة انخفاض أسعار النفط. وفي نهاية شهر يونيو 2015، بلغ معدل كفاية رأس المال للقطاع المصرفي 16.9% وفقًا لتعريف "بازل 3"، وبلغت نسبة القروض غير المنتظمة (NPLs) 2.8% من إجمالي محفظة القروض، وبلغت نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة (Provisioning Ratio) في البنوك الكويتية 172% "على أساس مُجمع". وارتفعت معدلات العائد على الأصول وعلى حقوق المساهمين لتصل إلى نحو 1.1% و8.9% على الترتيب في عام 2014، مقارنةً بنحو 1% و7.4% في عام 2013، لتعكس انخفاض تكلفة المخصصات ونمو أرباح الشركات التابعة والفروع العاملة بالخارج. وتراجعت درجة انكشاف القطاع المصرفي على شركات الاستثمار إلى 2.8% من إجمالي الإقراض المصرفي، في ضوء التقليص المستمر لميزانيات شركات الاستثمار.

- أدى انخفاض أسعار النفط إلى تراجع حاد في الأوضاع المالية الداخلية (الموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات) في السنة المالية 2015/14. وتُشير البيانات الرسمية إلى أن الموازنة العامة سجلت عجزًا تصل نسبته إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/14 (بعد تحويل ما نسبته 25% من إجمالي الإيرادات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وباستبعاد دخل الاستثمار)، وذلك مقارنةً بفائض بلغت نسبته 11.7% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2014/13. ووفقًا لتبويب صندوق النقد الدولي، والذي لا يأخذ في الاعتبار التحويلات إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة بينما يتضمن تقديرات خبراء الصندوق لدخل الاستثمار، فإن الفائض في الموازنة العامة تراجع بحدة ليصل إلى 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي للسنة المالية 2015/14، مقارنةً بما نسبته 34.8% للسنة المالية

2014/13. وقد رفعت الحكومة أسعار الديزل والكيروسين وخفضت دعم أسعار وقود الطائرات اعتبارًا من شهر يناير 2015 وهو ما يمكن أن يُسهِم في توفير ما يعادل 0.3% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا. وتراجع فائض الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 31.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، مقارنةً بفائض بلغت نسبته 39.5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2013.

ثالثًا – التوقعات والمخاطر المرتبطة بالتطورات المالية الكلية

- أشار التقرير إلى أن الاستثمار في مشروعات البنية التحتية من شأنه أن يدعم النمو في القطاعات غير النفطية في الأجل المتوسط. ومن المقدّر أن يبقى معدل النمو في القطاعات غير النفطية عند مستوى أقل بقليل خلال عامي 2015 و2016 مقارنةً بعام 2014، ثم يتجه بعد ذلك إلى الارتفاع ليصل إلى 4% في الأجل المتوسط، بفعل الأثر الناجم عن الاستثمارات الكبيرة في عام 2015. كما أشار إلى أن دورة الائتمان في الجهاز المصرفي بدولة الكويت تسير في إطار إسقاطات مسارها التاريخي، وهو الأمر الذي يُسهم في الحد من القلق بشأن إمكانية تصاعد المخاطر المالية جرّاء التوسع المفرط في الائتمان المصرفي. ويتوقع التقرير ارتفاع متوسط الإنتاج النفطي بنسبة 2% سنويًا في الأجل المتوسط، والذي يتوافق مع الاستثمارات الجديدة المُخطَّط لها وذلك لرفع الطاقة الإنتاجية من النفط الخام. وبصفةٍ عامة، فإنه من المتوقع أن يرتفع معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي من 0.3% في عام 2015 إلى نحو 2.8% في الأجل المتوسط، كما يُتوقع أن يرتفع متوسط معدل التضخم إلى نحو 3.4% في عام 2015، ليستقر عند هذا المستوى في الأجل المتوسط استنادًا إلى الأثر المحدود لمعدلات التضخم العالمية.

- يُشارك خبراء الصندوق رأي السلطات أن سياسة ربط سعر صرف الدينار الكويتي بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي، كما أنها مستمرة في تقديم دعامة للاستقرار النقدي (Nominal Anchor)، وأشار التقرير إلى أن السلطات الكويتية تؤكد التزامها الكامل بنظام سعر الصرف الحالي. وفي شهر يوليو 2015، تراجع سعر صرف الدينار الكويتي مقابل الدولار الأمريكي بنحو 6.8% "على أساس سنوي"، في حين ارتفع سعر الصرف الفعّال الإسمي (NEER) بنسبة 3.1% خلال الفترة ذاتها. ووفقًا لتقديرات خبراء الصندوق، فإن فجوة الحساب الجاري تبلغ 11% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل السياسات الحالية. وعلى المدى

الطويل، ومع زيادة التنويع الاقتصادي، يرى خبراء الصندوق أن منافع المرونة في سعر الصرف قد تزداد.

- من المتوقع أن يستمر عجز الموازنة العامة (وفقًا لتبويب الحكومة الكويتية) في الأجل المتوسط. وعلى الرغم من أن الموازنة العامة ستحقق عجزًا تراكميًا تصل قيمته إلى 26.2 مليار دينار كويتي (94 مليار دولار) وخلق احتياجات تمويلية بنفس المبلغ خلال الفترة 2015 –2020، إلاّ أن الحكومة ستستمر في مراكمة مصدّات مالية تصل إلى نحو 35 مليار دولار خلال نفس الفترة. وأشار خبراء الصندوق إلى أن مساحة المالية (والتي تُقاس بنسبة الرصيد الأوّلي غير النفطي للموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) تُظهِر تحسّنًا على المدى المتوسط بافتراض استمرار النمو في الإنفاق الجاري بنحو 5% سنويًا واستمرار ضبط أوضاع المالية العامة، كما أشار التقرير إلى أن إجمالي الإنفاق الرأسمالي سيزداد في هذه السنة المالية بنحو 20% مما يعكس تسارع وتيرة تنفيذ المشاريع الضخمة، ومن المتوقّع نموّه بنحو 4% على المدى المتوسط.

- أشار التقرير إلى أن الاختيار بين سبل تمويل عجز الموازنة العامة ينبغي أن يتم من خلال تقييم منافع وتكاليف بدائل مختلفة، حتى يُمكن التعرف على التوليفة المُثلى لتمويل ذلك العجز. فالسحب من صندوق الاحتياطي العام (GRF)، كما حدث في السنة المالية 2015/14، يُعتبَر متماشيًا مع دور هذا الصندوق باعتباره خزانة للمالية العامة وضامن استقرارها. وقد يكون مُجديًا أيضًا إصدار أدوات دين محلي، وبما قد يُساعد في بلورة تطوير سيولة سوق الدين بالعملة المحلية. وبالرغم من ذلك، فإن أية عملية إصدار لأدوات دين محلي ينبغي أن تأخذ في اعتبارها تكلفة ذلك الدين مقارنةً بكلٍّ من المخاطر المتوقعة والعائد على صندوق الاحتياطي العام، والأكثر أهمية هو دراسة أثر ذلك الإصدار على احتياطيات العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وطاقة الجهاز المصرفي على استيعاب ديون الحكومة دون حدوث أثر المُزاحمة (Crowding Out) على الائتمان الموجّه للقطاع الخاص. واستنادًا إلى درجة التصنيف لدولة الكويت وشروط الاقتراض، فإن إصدار أدوات دين بالعملة الأجنبية في الخارج قد يكون أيضًا أحد الخيارات الإضافية المتاحة، والتي لا تؤثر على حجم احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي.

- على الرغم من أن البنوك الكويتية مُعرَّضة – بشكلٍ مباشر أو غير مباشر– للانكشاف على مخاطر تحركات أسواق الأسهم وقطاع العقار، إلاّ أنها تتمتع بمصدات رأسمالية ومخصصات كبيرة لتحمل الصدمات، ونظرًا للترابط المُتبادل، فإن التغيرات المفاجِئة في أوضاع السوق قد تُبرِز مخاطرة على النظام المالي وعلى الاقتصاد الكلّي خلال فترات الضغط. إضافةً إلى أن بنك الكويت المركزي يُولي اهتمامًا كبيرًا للإشراف والرقابة على وحدات الجهاز المصرفي، والعمل وبشكلٍ استباقي (Proactively) على تجنّب أية مخاطر من خلال استخدام الأدوات التحوطية الكلية (Macroprudential Tools). إضافةً إلى ذلك، فإن الاتجاه التصاعدي للتمويل بالجملة، وإن كان من مستوى متدن، والتنوع الجغرافي للأصول، يدعوان إلى تعزيز المتابعة للحد من مخاطر أثر الانتشار من دول المنطقة.

- تُشير نتائج اختبارات الضغط التي أجرتها بعثة صندوق النقد الدولي إلى استمرار مرونة القطاع المصرفي على تحمل الصدمات، بيد أن بعض البنوك كانت أكثر حساسية من البنوك الأخرى، وقد تحتاج إلى رفع رؤوس أموالها وذلك وفقًا للسيناريوهات الأكثر شدة. كما أشار التقرير إلى ضرورة تطوير الإطار العام للسياسة التحوطية الكلية (Macroprodential)، وتطوير نظام الإنذار المُبكّر وأدواته، وبما يُسهم بشكلٍ فعّال في تعزيز القدرة على التقييم المنهجي والحيلولة دون نشوء أزمات نظامية، خاصةً ضرورة التركيز على جمع مؤشرات القطاع العقاري، وذلك لرصد مخاطر سوق العقار.

رابعًا – مناقشة السياسات

أ–ضبط أوضاع المالية العامة ومكونات الإنفاق العام

- يتفق خبراء الصندوق مع السلطات الكويتية على أن التصحيح المالي التدريجي والمطرد ينبغي أن يبدأ دون تأخير. وأشار التقرير إلى امتلاك دولة الكويت لمصدات مالية مرتفعة ومساحة اقتراض واسعة تُمكّنها من تمويل عجز الموازنة العامة بيُسر. وينبغي أن تصاغ خطط التصحيح المالي على وجه السرعة من أجل المحافظة على كل من الثقة في الاقتصاد، والمصدات المالية، وتخفيض المخاطر المالية. ويُقدر خبراء الصندوق الحاجة إلى تصحيح في المالية العامة بمقدار يُعادل 4% من الناتج المحلي الإجمالي، لتتوافق تلك الميزانية مع متطلبات الإنصاف بين الأجيال، ومن المتوقّع أن تتسع الحاجة إلى التصحيح لتصل إلى نحو 11% من

الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، وهذا سيخلق فجوة في الحساب الجاري (Current Account Gap). ويُشير التقرير إلى أن التأخير في إصلاح المالية العامة سيؤدي إلى تفاقم وضع المالية العامة وسيتطلب تصحيحًا أكبر في المستقبل، خاصةً إذا انخفضت أسعار النفط بدرجة أكبر. فإذا انخفضت أسعار النفط على المدى الطويل بنحو 10 دولارات دون المستويات الحالية، فإن الفجوة في الحساب الجاري ترتفع إلى أكثر من 16% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020.

- أكّد التقرير على أنه ينبغي على الحكومة الاستفادة من أسعار الطاقة العالمية المنخفضة حاليًا لتعزيز الجهود الرامية إلى إصلاح أسعار الطاقة، وأشار إلى أن التقليص التدريجي لدعومات الطاقة (يُقدّر بنحو 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015)، مع شبكة للأمان الاجتماعي (Social Safety Net) وتدابير التخفيف الأخرى واستراتيجية تواصل مصممة بشكلٍ جيد (Well-Designed Communication Strategy)، من شأنه أن يولّد وفورات كبيرة للدولة. وعلى المدى الطويل، من المتوقع أن يكون لإصلاح أسعار الطاقة انعكاس على النمو الاقتصادي من خلال زيادة الكفاءة في الاقتصاد وخلق مساحة للمزيد من الاستثمار العام والخاص. وأشار التقرير إلى أن الآثار التضخمية لذلك ستكون قابلة للسيطرة، وتعتبَر الأنشطة الإنتاجية هي الأكثر حساسية لرفع تكلفة الطاقة، وخاصة قطاع النقل، وسيكون ذلك القطاع قادر على التكيّف مع ارتفاع أسعار الطاقة بسهولة أكثر إذا كان الإصلاح تدريجي. وتخطط الحكومة لإدخال إصلاحات تتعلق برفع الدعم عن البنزين بحلول نهاية هذا العام، في حين يتطلب رفع الدعم عن الكهرباء والمياه تغييرات قانونية من المتوقع أن تعرضها الحكومة على مجلس الأمة بحلول نهاية عام 2015.

- يرى خبراء الصندوق أن أي اقتراح لإصلاح الأجور ينبغي أن يراعي عدة أمور، منها ربط سقف الزيادات السنوية في الأجور بمعدل التضخم، واحتواء الزيادة في فاتورة الأجور. وتدرس الحكومة إصلاحًا لتوحيد مقياس هيكل الأجور في القطاع العام وتوفير إطار للحد من نمو فاتورة الأجور.

- أكّد التقرير على أهمية البدء بالجهود الرامية لزيادة الإيرادات غير النفطية في الدولة. ويُقدّر خبراء الصندوق أن فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في دولة الكويت وتبسيط هيكل الضرائب الحالي من المحتمل أن يزيد الإيرادات العامة للدولة بنحو 500

–800 مليون دينار كويتي (1.3%–2.1% من الناتج المحلي الإجمالي). كما أن تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، والتي تُناقَش على مستوى دول المجلس، يمكن أن تساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة بنحو 1% – 2% من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

- رحّب خبراء الصندوق بقرار الحكومة الانتقال في إعداد الموازنة من أعلى إلى أسفل (Top-Down Budgeting) بداية السنة المالية 2017/16، وبوضع إطار زمني متوسط للموازنة العامة ابتداءً من السنة المالية 2018/17. وتساهم هذه الإصلاحات، إلى جانب توفير مراقبة أفضل وانضباط في عمليات تخطيط وتنفيذ الموازنة، في تعزيز التخطيط للاستثمار الرأسمالي وتحديد الأولويات نحو القطاعات ذات النمو المرتفع. وأشار التقرير إلى تشكيل لجنة الإدارة المالية العامة برئاسة وزير المالية لتوجيه ومراقبة إصلاحات إدارة المالية العامة، كما اتُّخِذَ قرارًا بالتنفيذ الكامل لنظام معلومات لإدارة المالية الحكومية (Government Financial Management Information System – GFMIS) خلال السنة المالية 2017/16.

ب–تعزيز الاستقرار المالي

- أشار التقرير إلى أن بنك الكويت المركزي قد عزز تعليماته لحماية الاستقرار المالي. وتخضع البنوك العاملة في الكويت لتعليمات معيار كفاية رأس المال بازل (3)، بما في ذلك إطار تعليمات البنوك المحلية ذات التأثير النظامي (Domestic Systematically Important Banks - DSIBs)، ومعايير السيولة، ومعايير الرفع المالي. وتُطبق البنوك نسبة القروض إلى قيمة العقار (Loan-to-Value Ratio) منذ شهر نوفمبر 2013 على التمويل الممنوح للعملاء الأفراد بغرض شراء أو تطوير العقارات الواقعة في مناطق السكن الخاص، فضلًا عن معدل خدمة الدين إلى الدخل (Debt Service-to- Income) المعمول به.

- أشار التقرير إلى أن استخدام أدوات التحوط الكلي (Macroprudential) يُساهم في تخفيف المخاطر المحتملة التي تشكلها الانكشافات المرتفعة للبنوك المحلية على قطاع العقار. كما أشار إلى بعض الضعف في النشاط العقاري وخاصة في قطاعي العقار التجاري والاستثماري، مع استقرار قطاع العقار السكني. ويخضع تمويل قطاع السكن الخاص لمعدل خدمة الدين إلى الدخل، وحدود قصوى للائتمان، فيما يخضع تمويل قطاعي السكن الاستثماري والتجاري لرقابة

أقل، بينما يتم الإلغاء التدريجي لقواعد الضمانات العقارية التي تُشجع هذا النوع من الإقراض. وأشار التقرير إلى أهمية زيادة اليقظة الإشرافية للانكشاف على قطاع العقار، كما يشجع السلطات لبناء مؤشرات لقطاع العقار.

- أكّد التقرير على أن شركات الاستثمار بحاجة إلى رصد وثيق لأنشطتها، وتعزيز التعليمات الرقابية، وتشجيع المزيد من عمليات الاندماج لتعزيز هذا القطاع. وأشار التقرير إلى أن وجود آليات رسمية لتنسيق السياسة التحوطية الكلية (Macroprudential) للرقابة على المؤسسات المالية غير البنكية يُساعد في تحديد المخاطر النظامية (Systemic Risks). وأشارت البعثة إلى إمكانية إجراء تحسينات رئيسية في سياسة التحوط الكلي، تشمل: 1) تحديد اختصاصات سياسة التحوط الكلي وتوزيع سلطاتها، 2) إنشاء لجنة رسمية للتنسيق بشأن الاستقرار المالي، برئاسة بنك الكويت المركزي، تتألف من جميع الهيئات التنظيمية في النظام المالي، بما في ذلك هيئة أسواق المال، والمشرف على قطاع التأمين، ووزارة المالية، 3) ضمان آليات مناسبة للمساءلة، 4) وضع شرط قانوني لتبادل المعلومات.

- يشير التقرير إلى استمرار جهود السلطات الكويتية في تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي فبراير 2015، أصدرت مجموعة العمل المالي (Financial Action Task Force–FATF) قرار برفع اسم دولة الكويت من قائمة الدول الخاضعة لعملية الرصد في إطار عملية الامتثال العالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما رحّب خبراء الصندوق بإصدار المرسوم بقانون بشأن مكافحة الفساد الصادر في مارس 2015، كما شجع خبراء الصندوق السلطات الكويتية في البناء على هذه الجهود، من خلال تعزيز التحليل المالي وتحسين نوعية تقارير المعاملات المشبوهة، والاستمرار في التنفيذ الفعّال لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم (1373) بشأن تمويل الإرهاب.

جـ- إصلاح سوق العمل والتنويع الاقتصادي

- أشار التقرير إلى أن خلق الحوافز المناسبة للمواطنين لتولّي وظائف في القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية. وتُشير توقعات الخبراء إلى أن النمو في عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل يرتفع كل عام نظرًا للتركيبة الديموغرافية وارتفاع معدلات المشاركة في قوة العمل. وتُشير

التوقعات إلى أن أقل من ربع الداخلين الجدد سيجدون وظائف في القطاع الخاص، في حين ستواجه الحكومة مفاضلة بين الاستمرار في استيعاب الأعداد المتبقية من الداخلين الجدد لسوق العمل، وبالتالي السماح لفاتورة الأجور إلى المزيد من الارتفاع، أو السماح لنسب البطالة بين المواطنين بالارتفاع، ولمواجهة هذا التحدي، تحتاج هياكل سوق العمل الحالية لإطار ملائم من الحوافز، وذلك لخلق قوة عاملة محلية ماهرة، وزيادة توظيف المواطنين في القطاع الخاص. وينبغي أن تُوجّه تلك السياسات نحو الإصلاحات التعليمية والتدريبية، وسياسات العمل لتحسين المهارات، والأجور والإنتاجية في القطاع الخاص.

- تُشير التحليلات التجريبية لخبراء الصندوق إلى وجود تكامل بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية، حيث أكّد التقرير على أهمية التطبيق التدريجي لجهود وضع حد أقصى لنسب العمالة الوافدة. ويُشير التقرير إلى أن الاختلافات الرئيسية بين العمالة الوافدة والعمالة الوطنية تتمثّل في المهارات، وهياكل الأجور. وأشار إلى أن الاعتماد الكبير على العمالة الوافدة في دولة الكويت سيستمر وينبغي تقليص ذلك الاعتماد تدريجيًا بالتوازي مع النمو السكاني لعدد المواطنين وحجم القوى العاملة وتنمية المهارات.

- يذكر التقرير أن السلطات الكويتية تُدرك وجود تحديات في تنويع الاقتصاد، والحاجة إلى تحسين بيئة الأعمال ومؤشرات الحوكمة. وأشار إلى أن الجهود التي بُذلت مؤخرًا تشمل الانتهاء من قانوني الاستثمارات الأجنبية والشركات الصغيرة والمتوسطة، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمستثمرين. وأشارت البعثة إلى أن إنشاء هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت (Kuwait Direct Investment Promotion Authority-KDIPA) ساهم في جذب استثمارات أجنبية مباشرة إضافية إلى الدولة. وفي هذا الصدد، أشار التقرير إلى أن خلق بيئة اقتصادية مواتية لممارسة الأعمال التجارية أمر يحتاجه الاقتصاد الكويتي، بالإضافة إلى حاجته لتنفيذ سياسات لتشجيع الشركات على توسيع عملياتها المحلية وتطوير أسواق التصدير، وتعزيز البنية التحتية، ودعم العاملين في اكتساب المهارات والتعليم اللازمة.

- أشار التقرير إلى أن قطاع الشركات غير المالية في دولة الكويت قوي ويساعد في عملية التنويع، حيث بقيت الربحية (العائد على الأصول) لذلك القطاع مستقرة ولكن عند مستويات منخفضة، وخاصة عند مقارنتها مع الدول الأخرى، بما في ذلك أقرانها من دول مجلس التعاون

لدول الخليج العربية. وأشار خبراء الصندوق إلى أن الشركات يبدو أنها مقيّمة بأقل من قيمتها (Undervalued). كما أن انخفاض نسب الأسعار إلى الأرباح مقارنةً بالدول الأقران قد يشير إلى الثقة الضعيفة في بيئة الأعمال الكويتية.

د- قضايا أخرى

- يُشير التقرير إلى أن هناك تقدم كبير في تحسين النظام الإحصائي لدولة الكويت، حيث شجع خبراء الصندوق السلطات الكويتية لمواصلة جهودها في تحسين مختلف مجالات البيانات الاقتصادية، وتشمل المجالات ذات الأولوية تحسين الحسابات القومية وتجميع التقديرات الربعية لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي، وتجميع مؤشرات العقار، وإجراء المسوحات السنوية لسوق العمل.

خامسًا- تقييم الخبراء

- يرى خبراء الصندوق أن ضبط أوضاع المالية العامة (Fiscal Consolidation) التدريجي على المدى المتوسط سيُقلل نقاط الضعف فيها ويُقرّب وضع المالية العامة (Fiscal Stance) إلى المستويات المعيارية لاعتبارات الإنصاف بين الأجيال، مع المحافظة على النمو. ويُشير خبراء الصندوق إلى أن التأخير في إصلاح المالية العامة سيؤدي إلى تفاقم وضع المالية العامة وسيتطلب تصحيحًا أكبر في المستقبل، خاصةً إذا انخفضت أسعار النفط بدرجة أكبر. وفي تلك الأثناء، ينبغي الاختيار بين سُبُل تمويل عجز الموازنة العامة من خلال تقييم المنافع والتكاليف لبدائل مختلفة، بما في ذلك السحب من المصدات المالية (صندوق الاحتياطي العام)، أو من خلال زيادة الدين المحلي والخارجي.

- أشار التقرير إلى أن الوصول إلى الوضع المالي المرغوب فيه سوف يتطلب اتخاذ تدابير لاحتواء نمو الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية. وأشار خبراء الصندوق إلى العناصر الأساسية لاستراتيجية ضبط أوضاع المالية العامة التي تستند إلى ضبط الإنفاق الجاري من خلال تنفيذ إصلاح الأجور، ومواصلة إصلاح نظم الدعم، وتحديد أولويات الإنفاق الرأسمالي وتحسين كفاءتها، وزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال فرض ضريبة دخل على الشركات

وضريبة القيمة المضافة (VAT). وأشار التقرير إلى أن نجاح صياغة وتنفيذ سياسة مالية متوسطة الأجل تتطلب وضع إطار لميزانية متوسطة الأجل تتكامل مع الإطار الاقتصادي الكلي، وتحسين نظام إدارة المالية العامة.

- أظهر النظام المصرفي الكويتي مرونته في التكيّف مع صدمات أسعار النفط، حيث واصل بنك الكويت المركزي تعزيز التنظيم والإشراف على النظام المصرفي لحماية الاستقرار المالي. وأشار خبراء الصندوق إلى أن البنوك تتمتع بأوضاع قوية في مواجهة تحديات انخفاض أسعار النفط، حيث تتمتع بمعدلات مرتفعة لكلّ من كفاية رأس المال والمخصصات والربحية، كما أن جودة أصولها قد تحسنت. وأشار التقرير إلى أن تعزيز إطار سياسة التحوط الكلي، وتحسين نظام الإنذار المبكر، من شأنه تعزيز القدرة على التقييم المنهجي والحيلولة دون نشوء أزمات نظامية، خاصةً ضرورة التركيز على جمع مؤشرات القطاع العقاري، وذلك لرصد مخاطر سوق العقار.

- تستمر سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات بكونها سياسة ملائمة للاقتصاد الكويتي، حيث أنها مستمرة في تقديم دعامة للاستقرار النقدي على المدى الطويل. ومع ذلك هناك حاجة لإصلاح أوضاع المالية العامة لجعل الوضع الخارجي أكثر توافقًا مع الأساسيات ودعم سعر الصرف على المدى الطويل. وفي المستقبل، ومع زيادة تنوع النشاط الاقتصادي، فإن زيادة المرونة في سعر الصرف يمكن أن تكون ملائمة.

- إن خلق الحوافز المناسبة للمواطنين لتولّي وظائف في القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية. كما أشار التقرير إلى أن تنفيذ سياسات سوق العمل والتدابير الهيكلية لزيادة الحوافز لعمل المواطنين في القطاع الخاص يُقلل من العبء المالي على الدولة. وينبغي أن تُوجّه تلك السياسات نحو الإصلاحات التعليمية والتدريبية، وسياسات العمل لتحسين المهارات، والأجور والإنتاجية في القطاع الخاص.

- يرى الخبراء أن المزيد من الإصلاحات الهيكلية الإضافية يساعد في جهود التنويع، بالإضافة إلى الحاجة لخلق بيئة اقتصادية مواتية لممارسة الأعمال التجارية، حيث تحتاج دولة الكويت إلى تنفيذ سياسات لتشجيع الشركات على توسيع عملياتها المحلية وتطوير أسواق التصدير، وتعزيز البنية التحتية، ودعم العمالة في اكتساب المهارات والتعليم الضروريتين. وأشار التقرير

إلى أهمية تعميق أسواق الأصول لتوفير وسائل بديلة للتمويل والاستثمار أمام الشركات، وتحسين مناخ الاستثمار في الاقتصاد، بما في ذلك تخفيض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في دولة الكويت، وزيادة جهود التخصيص، وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد، ووضع إجراءات الإفلاس، وتوفير بيانات أفضل للمستثمرين، وكل ذلك من شأنه أن يُساهم في تحسين أداء قطاع الشركات ومساعدة جهود التنويع الاقتصادي.

22 نوفمبر 2015

ن.ف khldon/IMF-ArticlNov2015

الكويت: مؤشرات اقتصادية ومالية

البيـــان	2014	2015	2016
الحسابات القومية والأسعار	(التغير السنوي %، ما لم يرد خلاف ذلك)		
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دينار)	**49.0**	**36.4**	**37.8**
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	**0.0**	**0.3**	**2.4**
– الناتج المحلي الإجمالي النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	1.9-	1.4-	2.0
– الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	3.2	3.0	3.0
سعر نفط خام الكويت التصديري (دولار أمريكي للبرميل)	**98.0**	**52.7**	**51.5**
إنتاج النفط الخام (مليون برميل يوميًا)	**2.87**	**2.83**	**2.89**
الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم السنوي)	**2.9**	**3.4**	**3.4**
عمليات الموازنة (المالية العامة)	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الإيرادات العامة، ومنها:	**63.5**	**53.9**	**52.2**
– الإيرادات النفطية	49.0	38.1	37.5
– الإيرادات غير النفطية، ومنها:	14.4	15.8	14.7
– الدخل من الاستثمار	9.8	12.8	12.6
الإنفاق العام، ومنها:	**46.1**	**51.2**	**50.9**
– الإنفاق الجاري	40.9	43.3	43.0
– الإنفاق الرأسمالي	5.1	7.9	7.9
العجز / الفائض الكلي	**17.4**	**2.8**	**1.4**
النقود والائتمان	(مليون دينار كويتي)		
صافي الموجودات الأجنبية	**4.0**	**4.6**	**3.8**
المطالب على القطاع غير الحكومي	**5.2**	**4.7**	**4.6**
قطاع التجارة الخارجية	(نسبة % من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية)		
الصادرات السلعية	**104.8**	**58.7**	**58.3**
الواردات السلعية	**27.4-**	**25.7-**	**26.1-**
فائض الحساب الجاري	**31.2**	**10.2**	**8.9**

المصدر: اتقرير لبعثة صندوق النقد الدولي إلى دولة الكويت بشأن مشاورات المادة الرابعة لعام 2015.